تقدم هناك القول عنه باستواء عرض السماع والسماع لفظا وكذا
من ذهب الى التسوية بين السماع وعرض المناولة احمد فروي
الخطيب ايضا من طريق المروزي عنه انه قال اذا اعطيتك كتابي
وقلت له اروه عني وهو من حديثي فما تنالي اسمعنه واعطاني اياه
واما طالب المسند مناولة ونحوه فقد ابى البيهقي قال لي احمد كيف
تحدث عن شعيب فقلت بعضها قراءة وبعضها آنا وبعضها مناولة
فقال قل في كل انا وسياتي مثله في الترجمة الاتية وعن ابن خزيمة قال
الاجازة والمناولة عندي كالسماع الصحيح بل اعلى من القول بالاستواء
ما نقله ابن الاثير في مقدمة جامع الاصول من ان من اصحاب
الحديث من ذهب الى المناولة او في من السماع وكانه يشير بذلك
الى ما سنده عياض من حديث محمد بن الضحاك عن مالك قال كلمني
يحيى بن سعيد الانصاري فكتبت له احاديث ابن شهاب فقال له
قايل انها منكرة قال كان افقه من ذلك وفي لفظ بل اخذها عني
وحدثني بها فقد قال عياض عنيه وهذا بين لان الثقة اذا كتب به
مع اذنه اكثر من الثقة بالسماع واثبت لما يدخل من الوهم على
السامع والمسمع ولكن قد ابى المفتون جمع مفتي اسم فاعل من
افتى فلما جمع جمع تصحيح التقى ساكنا ثانيا الى لاخر الكلمة وواو
الجمع حذفت لبقاء الحلال والحرام ذا اي القول بانها حالة محل السماع
فضلا عن ترجيحها حيث امتنعوا من القول به امتناعا منهم اسحق
ابن راهويه وسفيان الثوري بالمثلثة بسنة لثور بطن من تميم
مع باقي الائمة المتبوعين ابي حنيفة النعمان اماما الشافعي
واحمد ابن حنبل الشيباني بسنة لشيبان ابن ثعلبة وابن
المبارك عبد الله وغيرهم كابوطي والمزني ويحيى بن يحيى حسبما

حكاه

حكاه الحاكم عنهم حيث واواء القول بانها اي المناولة انقص من
السماع والذي حكاه الحاكم عنهم انهم لم يروها سماعا فقط ولكن مقابلته
الاولى به مشعر بانها انقص وهو الذي صححه ابن الصلاح قبل ذكره
كلام الحاكم فقال والصحيح ان ذلك غير محل السماع وانه منحط
عن درجة التحديث لفظا والاخبار قراءة ثم حكى عن الحاكم المذكور
الى ان قال الحاكم وعليه عهدنا ايمتنا واليه ذهبوا والبه نذهب واحتج
لذلك بقوله صلى الله عليه وسلم نضر الله امرا سمع منا شيئا فوعاه حتى
يودي بها الى من يسمع وبقوله صلى الله عليه وسلم ليبلغ شاهدكم غايبكم
لم يذكر فيهما غير السماع فدل على افضليته لكن قال البلقيني ان ذلك لا يقتضي
امتناع تنزيل المناولة على ما تقدم منزلة السماع في القوة تاليا اياه لم
اجد من صريح كلامهم ما يقتضيه انتهى وفيه نظر ومن قال انها
انقص مالك فاخرج الدارمي من حديث ابن ابي اويس قال سالت مالكا
عن اصح السماع فقال قراءتك على العالم او المحدث ثم قراءة المحدث عليك ثم ان يدفع
اليك كتابه فيقول اروه عني وهذا يقتضي انحطاط درجتها عن القراءة
لكنه مشعر بتسميتها سماعا فيكون مطابقا للسوال الا ان يكون زاد في
الجواب وحينيذ فاختلف المروي عن مالك الا ان يكون ثم لمجردا لعطف
وكذا يقتضيه ما سلف اختلف المروي عن احمد ان لم يكن الخلل من الحاكم
في النقل عنه وقد قال ابن الصلاح ان في كلامه بعض التخليط من حيث كونه
غلط بعض ما ورد في عرض القراءة بما ورد في عرض المناولة وساق الجميع مساقا
واحدا وتحمل الرواية الاولى عن احمد باستوايها على اصل الجملة كالقوة
وهو اولى فقد حكى الخطيب عن احمد انه كان ربما جاه الرجل بالرقعة
من الحديث فيناولها ويقارض بها كتابه ثم يقرأها على صاحبها وكذا لا يخدش
في حكايته عن الشافعي بما حكاه البيهقي عنه انه نص في كتاب القاضي

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)